

المؤتمر والمشارك.. (5) اتفاقيات في (5) سنوات من الحوار



وربقات متناثرة

ممدوح الجعبي

ويبقى التنفيذ!!

في ١٧ يوليو الماضي وبرعاية كريمة من فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح، تم التوقيع على محضر اجتماع بدار الرئاسة بين المؤتمر الشعبي العام، والأحزاب الممثلة بمجلس النواب المؤطرة في اللقاء المشترك، وذلك لتنفيذ اتفاق ٢٣ فبراير ٢٠٠٩م..

هذه الخطوة الإيجابية تعني إعادة الثقة بين أطراف العمل السياسي.. وتعتبر عن حسن النوايا، وطى ملف «القلق» الذي ساد الشارع اليمني منذ عام وأربعة أشهر.. وكما قال الأخ الرئيس عقب التوقيع على المحضر، بأنها خطوة نحو الانفتاح السياسي والترفع فوق كل الصغائر.. لأن الوطن ملك للجميع، وليس ملكا للسلطة ولا للمعارضة..

ولأن القائد رجل حوار، ومتسامح مع الجميع، فقد اعتبر أن ما حصل في الفترة الماضية، مجرد محادثات ومساجلات تدرج في الإطار الديمقراطي، والمفروض ألا يضيق صدر أحد من العملية الديمقراطية، مؤكداً أن الجميع في سفينة واحدة، وأن يكون هناك قيادة لهذه السفينة من كل القوى السياسية..

موضحة هنا إذا نفذنا البنود المتفق عليها والآلية التي تنظم اتفاقية فبراير، فالاستعداد موجود لتشكيل حكومة وطنية من كل أطراف العمل السياسي لسير قدماً نحو إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد.. مشيراً إلى أنه لا ينبغي التفكير في الخصومة لأن الجميع شركاء في الساحة، للسير في الاتجاه نحو البناء وليس التخريب..

كلمات الرئيس القائد واضحة وشفافة، كما أنها رسالة متكاملة لمن في السلطة والمعارضة.. المواطن، وفي الوقت نفسه، أعاد رجل الحوار للديمقراطية اعتبارها، وللشارع اليمني سكينته، بعد سنوات من الخوف الناتج عن السلوكيات اللاوطنية من قبل الانتهازين.

إن المرحلة الجديدة، تتطلب بعد كل هذا، الخطوات العملية على أرض الواقع، تنفيذاً لما تم الاتفاق عليه دون أن يتصل أحد عام تم الاتفاق عليه من قبل السلطة أو المعارضة.. ويقينا إن أي طرف لا يلتزم بالخطوات التي تضمنها المحضر الموقع إلى جانب اتفاق فبراير.. فهو الخاسر، لأن الزمن لم يعد يسمح بالعودة إلى ما قبل السابع عشر من يوليو.. والوطن بمؤسساته الدستورية لن يسمح بإهدار المزيد من الوقت..

ويبقى التنفيذ، الذي معه تتأكد الشواهد الحسنة، ويتم الفرز المجتمعي بين أطراف العمل السياسي.. من مع الوطن، ومن ضده.. وذلك ما سوف تشهده قادم الأيام.. فخصيل بين الجميع.. والله ولي الهداية والتوفيق.



قضية من القضايا التي يتناولها، حددت الوثيقة الموقعة ضوابط اعلامية توزعت في أربعة بنود منها إلزام وسائل الإعلام التابعة للأحزاب المنضوية في الحوار وإفادتها بترشيح خطتها الاعلامية بشأن مواضيع الحوار والتعاطي مع موضوعاته بجدية ومسئولية بعيداً عن الإجتهاات والمناقشات التي لا تخدم قضايا الوطن ولا تساعد على إنجاح الحوار، ونصت الوثيقة على ان يتولى الأدلاء بالتصريحات الاعلامية عقب كل جلسة أو لقاء من سير ونتائج اللقاء من يتم تكليفه بذلك سواء بصورة مستمرة أو في كل جلسة على حدة، بما يساعد على توحيد المعلومات ويعتق التباينات التي قد تحصل في حالة تعدد التصريحات.

محضر مشاورات عدن نوفمبر 2007م

بعد سلسلة من اللقاءات والجلسات عقدتها خلال الفترة (٢-٨) نوفمبر من العام ٢٠٠٧م بمدينة عدن، وقع أعضاء عموم الأحزاب ومساعدوهم في أحزاب (المؤتمر، الإصلاح، الاشتراكي، التنظيم الوحدوي، البعث العربي) على محضر ختامي ينتج لقاءاتهم الحوارية والتي كتلت اعمالها باتفاق لجنة حوار الأحزاب على استيعاب ما لم تتضمنه وثيقة قضايا وضوابط وضمانات الحوار من مبادرة ورئيس الجمهورية والمتطويع تغيير شكل النظام السياسي بإضافته كقوة أو للبناء ثانياً الإصلاحات الدستورية بعنوان شكل وتنظيم الحوار، وحددت الأحزاب السياسية ١٥ يوماً فترة زمنية للجان القانونية التي شاركت في الحوار لإنجاز وصياغة تعديلات قانون الانتخابات، وكلفت لجنة حوار الأحزاب الممثلة في البرلمان أمناء عموم الأحزاب بتحديد الأسس الخاصة بقضايا اللجنة العليا للانتخابات، النظام الانتخابي، الحكم المحلي الخاصة بالقضايا الاقتصادية وتصفية آثار الصراعات السياسية السابقة، وآثار حرب ٩٤م، وتقديمها لإتباع لجنة الحوار كاوليات لمناقشتها، وإحالتها إلى لجان فنية من ذوي الاختصاص لإنجازها، وفقاً للجدول الزمني المحدد لكل قضية.

واتفقت الأحزاب (المؤتمر الشعبي العام، التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتراكي اليمني، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، حزب البعث العربي الاشتراكي) على استئناف حوارهم في العاصمة صنعاء، وكذا استكمال الفريق القانوني لإنجاز مهامه في صنعاء، وبما يمكنهم من اطلاع هيئاتهم القيادية في الأحزاب المشاركة على ما تم الاتفاق عليه خلال الأيام الماضية.

وكانت الأحزاب الممثلة في مجلس النواب عقدت في (٤) من نوفمبر ذات العام أول جلسة حوار تمهيدية بحضور الفريق القانوني برئاسة الدكتور عبدالوهاب محمود أمين عام حزب البعث العربي الاشتراكي، وبحضور سلطان البركاني- الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام، وعبدالوهاب الآسي- الأمين العام لحزب التجمع اليمني للإصلاح، والدكتور أبو بكر باذيب- الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني، وعلي الزبيدي- نائب الأمين العام، ومحمد سعد الرادعي- الأمين العام المساعد للتنظيم الوحدوي الناصري.

وأقرت الأحزاب المتحاوره عقد اجتماع لها عصر ذات اليوم حضره أمناء عموم الأحزاب لمناقشة ما يمكن الحوار من السير بشكل إيجابي وتمكين الفريق القانوني من إنجاز مهامه.

الصراعات السياسية والقضايا الاجتماعية التي تعيق مسيرة التطور والنمو، وجسات الضوابط والمبادئ الأساسية للحوار في الوثيقة الموقعة في (١١) بنوداً منها تحديد مستوى الحوار بين أطرافه بأمناء عموم الأحزاب السياسية مضافاً إليهم أربعة أشخاص من المؤتمر واثنان من كل حزب من الأحزاب الأخرى.. والتزام جميع الأطراف المشاركة بالحوار أثناء لقاءاتها وجلساتها بالقضايا المدرجة في جدول أعمالها في كل جلسة من جلساتها وعدم الخروج عنها أو التفرق لقضايا أخرى غير ذات صلة، هذا غير التزام جميع أطراف الحوار بالنتائج التي يتم التوصل إليها حول أي موضوع من مواضيع الحوار المقررة في جدول أعمالها، ويتم تنفيذها في محاضر يتم التوقيع عليها من قبل أطراف الحوار بحيث تصبح ملزمة لكل حزب من الأحزاب المنضوية في الحوار وعدم العودة إلى تلك القضايا المنجزة وطرحها من جديد من أي طرف من أطراف الحوار.

ونظراً لأهمية الدور الذي يقوم به الجانب الإعلامي في إيصال المعلومات وما يترتب على ذلك من تأثير سلبي وإيجابي لأية

وضمانات الحوار بينهم في أجواء مفعمة بالاجابية والتفاهم والمسئولية الوطنية. ووفقاً للوثيقة الموقعة عليها فقد اتفقت الأحزاب على ان يبدأ الحوار في مرحلته الأولى بما تم الاتفاق عليه في وثيقة اتفاق المبادئ بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك الموقع في ١٨ يونيو ٢٠٠٦م وتوصيات الاتحاد الأوروبي عن الرقابة على الانتخابات الرئاسية والمحلية.. وتضمنت قضايا الحوار الإصلاحات الدستورية وتطوير نظام السلطة المحلية والنظام الانتخابي والقوانين الخاصة بالحقق

والحيثيات والبحث في قضايا السياسية الاقتصادية والحوارات، استهلقت في ١٨ من مارس ٢٠٠٧م بجلسته حوارية بمعهد الميثاق، أقر خلالها تشكيل لجنة لدراسة أعمال جلسات الحوار اللاحقة وتقييم اولويات القضايا محل الجلسات، وشكلت اللجنة من كل من الشيخ سلطان البركاني، والدكتور ياسين سعيد نعمان، والدكتور عبدالوهاب محمود.

وجاءت هذه الخطوة نتوجاً لجلسة واسعة من الاتصالات واللقاءات التشاورية كتلت باتفاق قادة الأحزاب السياسية في لقاء تشاوري اليوم السابق برئاسة رئيس مجلس الوزراء والأمين العام للمؤتمر الشعبي العام -آنذاك- عبدالقادر باجمال، وضع الأوجه: الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني الدكتور ياسين سعيد نعمان، ونائب رئيس حزب التجمع اليمني للإصلاح محمد عبدالله اليدوسي، والأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري سلطان العنواي، وقضى الاتفاق بعقد جلسات للحوار بين قادة الأحزاب السياسية ابتداءً من الاثنين ١٩ من مارس ٢٠٠٧م، وذلك بعد معهد الميثاق بالعاصمة صنعاء..

اتفاق 23 فبراير 2009م

في ٢٣ فبراير من العام ٢٠٠٩م فاجأت أحزاب البرلمان الأوساط السياسية والمتابعين بتوقيع اتفاق من ثلاثة بنود أسفر عن تعديل المادة (٦٥) من الدستور والتعديل لمجلس النواب المنتهية قترته في ٢٧ ابريل من العام ٢٠٠٩م سنتين إضافيتين وبالتالي تأجيل الانتخابات النيابية الى ٢٧ ابريل ٢٠١١م. وجاء الاتفاق بعد حوارات دعا إليها ورعاهما فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، ضمت ممثلين عن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك الممثلة في مجلس النواب.

ونص الاتفاق على: (نظراً لما تقتضيه المصلحة الوطنية العليا وحرصاً على إجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة وأمنة في ظل مناحات سياسية ملائمة تشارك فيها أطراف العمل السياسي كافة، فإن الموقعين أدناه يرون ضرورة العمل على اتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة لتعديل المادة (٦٥) من الدستور المتعلقة ببدء مجلس النواب بما يسمح بتمدد فترة مجلس الحال لمدة عامين.. نظراً لعدم توافر الوقت الكافي للقيام بالإصلاحات الدستورية التالفة: أولاً: إتاحة الفرصة للأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة التعديلات الدستورية اللازمة لتطوير النظام

اتفاق المبادئ يونيو 2006م:

سُمي اتفاق المبادئ أو اتفاق الضمانات لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وأمنة، وأعتبر أهم وثيقة وطنية ملزمة لا يقبل التجزئة والتسوية، ووقعت عليه صباح الأحد ٢٢ جمادى الأولى الموافق ١٨ يونيو ٢٠٠٦م (٢١) حزبا بإشراف رئيس الجمهورية، تكون هذا اللقاء المشترك من (١٢) بنوداً قضى الأول بإضافة عضوين من أحزاب اللقاء المشترك إلى قوام اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، وعالج الثاني تشكيل لجان الاقتراع والفرز والإشراف الأصلية والفرعية، وذلك بنسبة ٥٤٪ للمؤتمر الشعبي العام، و٤٦٪ للأحزاب المشتركة، فيما خصصت بنود الاتفاق من ٣-١١ معالجة قضايا السجل الانتخابي وحيد الإعلام الرسمي والوظيفة العامة والمال العام والقوات المسلحة واللجان الأمنية ولجان الرقابة الحزبية والشفافية ودور المرأة في العملية الديمقراطية.

والجزء الثاني من الاتفاق تضمن إجراء إصلاحات وتعديلات قانونية أُنقذت على معالمها بعد الانتخابات الرئاسية والمحلية ذُكرت في أربعة بنود، تحت البند الثاني عشر من الاتفاق، وجاء في مستهلها (إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، بحيث تتكون بكامل أعضائها من قضاة مشهود لهم بالفاءة، والنزاهة والحيادية، ويتفق على طريقة ترشيحهم واختيارهم ولا تقل درجاتهم عن قاضي محكمة استئناف). التنفيذ الذي أُنقذت عليه أحزاب المشترك تسببها ضرورة التنفيذ الدقيق والأمين لبنود، واعتبارها تعهدات وطنية واليات تنفيذية لتصوص دستورية وقانونية ملزمة تجاه الاستحقاق الانتخابي يجب الوفاء بها في كل الظروف، نص على أن يبدأ تنفيذ إجراءات هذا الاتفاق فور التوقيع عليه.

وثيقة قضايا وضوابط الحوار يونيو 2007م

بعد ستة من توقيع اتفاق المبادئ وقع الأحزاب الممثلة في البرلمان في ٦ من يونيو ٢٠٠٧م وثيقة قضايا وضمانات وضوابط الحوار، وذلك بعد سلسلة منقطعة من المشاورات والحوارات، استهلقت في ١٨ من مارس ٢٠٠٧م بجلسته حوارية بمعهد الميثاق، أقر خلالها تشكيل لجنة لدراسة أعمال جلسات الحوار اللاحقة وتقييم اولويات القضايا محل الجلسات، وشكلت اللجنة من كل من الشيخ سلطان البركاني، والدكتور ياسين سعيد نعمان، والدكتور عبدالوهاب محمود.

وجاءت هذه الخطوة نتوجاً لجلسة واسعة من الاتصالات واللقاءات التشاورية كتلت باتفاق قادة الأحزاب السياسية في لقاء تشاوري اليوم السابق برئاسة رئيس مجلس الوزراء والأمين العام للمؤتمر الشعبي العام -آنذاك- عبدالقادر باجمال، وضع الأوجه: الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني الدكتور ياسين سعيد نعمان، ونائب رئيس حزب التجمع اليمني للإصلاح محمد عبدالله اليدوسي، والأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري سلطان العنواي، وقضى الاتفاق بعقد جلسات للحوار بين قادة الأحزاب السياسية ابتداءً من الاثنين ١٩ من مارس ٢٠٠٧م، وذلك بعد معهد الميثاق بالعاصمة صنعاء..

جلسة الحوار الثانية عقدت السبت 24 مارس 2007م

وأقر خلالها الأخذ بالملاحظات التي طرحت من قبل قيادات الأحزاب حول مشروع جدول أعمال الحوار، كما أقرت عقد جلسات الحوار يوم السبت والأربعاء من كل أسبوع، واتسمت الجلسة بالاتفاق على معظم القضايا المطروحة، وفي مقدمتها ضوابط الحوار وتوصيات بعثة الاتحاد الأوروبي، والضوابط الإعلامية وتشكيل السكرتارية.

وفي جلسة الحوار الثالثة والمنعقدة السبت ٣١ مارس ٢٠٠٧م اتفقت لجنة الحوار للأحزاب السياسية على تصحيح محضري جلستي الحوار السابقين وتكليف اللجنة الثالائية بإعادة صياغتها بشكل نهائي وتقديمها إلى جلسة الأربعاء للتوقيع عليها تمهيداً لتشكيل لجان الحوار الرئيسية. وعيود الاجتماع ١٦ يونيو-٢٠٠٧م وقع أمناء عموم الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان اليمني على وثيقة قضايا وضوابط

تكريم

الثلاثاء ٢٠ يوليو أقيم منتدى الوحدة بمحافظة أبين حفلاً خطابياً كرم خلاله عدداً من المبدعين والشخصيات الاجتماعية وشهداء الواجب عرفاناً بالدور الوطني للمكرمين في الدفاع عن الوحدة والتصدي للأفكار الهدامة والمؤامرات التي تحاك ضد الوطن، وكان من بين المكرمين الصحفيان علي منصور مقرات ومنصور بلعدي..

الأحد ٢٥ يوليو.. بدأت بإذاعة سيئون ورشة العمل الخاصة بكيفية كتابة النصوص الدرامية الإذاعية وذلك على مدى أربعة أيام يتلقى خلالها ٢٥ من إعلاميي إذاعة سيئون محاضرات وتطبيقات علمية وعملية حول السيناريو الإذاعي وقواعد مفردات الكتابة الإذاعية والأليكترونية القصص الدرامية.

الاثنين ١٩ يوليو.. اختتمت بكلية الآداب جامعة تعز الدورة التدريبية الإعلامية في مجال العمل الإذاعي لعدد من الشباب والتي نظمتها جامعة تعز. وتلقى المشاركون في الدورة على مدى ثلاثة أيام عدداً من المحاضرات النظرية حول فنون العمل الإذاعي وكيفية إعداد وتقديم البرامج الإذاعية وإخراجها، كما تلقى المشاركون في الدورة التدريبية تطبيقات عملية في مقر إذاعة تعز.

للأخ الصفاة

إحدى عينيه.. أمنياتنا بالشفاء والسلامة.

الاثنين ١٩ يوليو.. انطلقت بوادي حضرموت فعاليات البرنامج الصيفي الاول (تكامل) لإعلاميي منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت والذي ينظمه فرع جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية بالشراكة مع (١١) منظمة خيرية خلال الفترة (١٩-٢٥) يوليو الجاري.

ووفق بلاغ صحافي تلقاه مرصد «الميثاق» فإن فعاليات البرنامج تشمل مجموعة من البرامج التدريبية المتخصصة في التحرير الصحفي وفن التصوير وإدارة المؤسسات الاعلامية والارشفة الاكترونية وفن الإخراج والتصميم لمدرين دوليين ومحليين..

وداع

الأربعاء ٢١ يوليو.. نظمت نقابة الصحفيين اليمنيين بمقرها بأمانة العاصمة حفل توديع للزميل ميراد هاشم- مدير مكتب قناة «الجزيرة» وذلك بحضور عدد من الصحفيين والاعلاميين في بادرة يتحدث صحفيون أنها الأولى من نوعها.

حفل توديع مراد هاشم جاء مغادرتة للولايات المتحدة الأمريكية بغرض الدراسة وذلك بعد استقالته من قناة «الجزيرة».. والزميل هاشم من مواليد ٦٧م بمحافظة تعز، بكالوريوس صحافة جامعة القاهرة، عمل مراسلاً صحفياً لعدد من الصحف اليمنية أثناء دراسته بالجامعة، وبعد تخرجه عمل محرراً ثم مدير تحرير صحيفة «الشعور» (١٩٩٥-١٩٩٧م) وبعدها مسؤول قسم الأخبار بصحيفة «رأي» ومراسلاً لعدد من الصحف الدولية قبيل التحاقه بقناة «الجزيرة».

الاثنين (١٩) يوليو.. احتفل الزميل مصطفى راجح من صحيفة «النداء» بزفافه وسط لفيق من الأهل والأصدقاء بقاعة الخليج بصنعاء.. كما احتفل الإعلامي عبدالغني الشميري عصر الخميس ٢٢ يوليو بزفافه برفاق نجله محمد.. دام الله السرور للجميع!!!

الاربعاء ٢٢ يوليو.. أجرى الزميل قائد الطيري- عضو هيئة التحرير بصحيفة «الثوري» عملية جراحية الأسبوع الماضي في

سهيل) تدشن حملة (الإصلاح) الانتخابية بإساءات لقيادات مؤتمرية بالحديدة

الحديدة- وليد غالب

عبر أبناء مديرية الضحي محافظة الحديدة عن استنكارهم لمحاولات قناة سهيل الإصلاحية استهداف ونشر إساءات للشخصيات القديمة- عضو محلي المديرية ورئيس فرع المؤتمر بالمديرية ومساعدها المشوفة والغاشلة لصاق اتهامات باطله بهذه الشخصية الوطنية.

وقال أبناء الضحي في بيان صادر عنهم (تلقى المؤتمر نسخته منه) إن قناة سهيل تركت الدور المهم منها لتقديم رسالة إعلامية هادفة تخدم المجتمع وتوجهت نحو الأغراض السياسية والمكائيات الحزبية لتكشف بوضوح الأهداف السياسية السيئة التي أنشئت من أجلها.

واستغرب أبناء الضحي في بيانهم من تهويل القناة لموضوع ملفق وغير صحيح وهو منظور أمام القضاء بل صدرت فيه أحكام نهائية بسرعة إخلاء المستأجر دون مقابل لأرض الشيخ القديم وهو الشخص الذي يعرفه جميع أبناء المديرية بعلاقته الطبية وحبه لعمل الخير والوقوف إلى جانب أبناء المديرية ولن تتألم منه اقتراءات سهيل وإساءاتها. مطالبين هذه القناة الانتخابية بتحري المصادقة والابتعاد عن خلط الأوراق ومحاولات تضليل الرأي العام والاهتمام بما يفيد المجتمع ويخدم الناس والوطن.

معتبرين ما قامت به القناة تصفية حسابات مع الشيخ احمد القديم رئيس فرع المؤتمر بمديرية الضحي ودوره الكبير في النجاحات المتتالية التي حققها المؤتمر في مختلف المراحل الانتخابية.. ووصفوا تلك الإساءات الكاذبة بأنها تدشين مبكر من قبل القناة- المملوكة للقيادي الإصلاحى حميد الأحمر - للحملة الانتخابية لحزب الإصلاح (الإخوان المسلمين في اليمن) من خلال حملة إعلامية موجهة تستهدف تشويه الشخصيات والقيادات الوطنية التي حققت نجاحات ساحقة في الانتخابات.

التقى القيادات الإعلامية اليمنية في الرياض الجاسر: انضمام اليمن للانتاج البرامجي الخليجي المشترك نقله نوعية

التعاطي المسئول مع القضايا والأحداث التي تعكس التطور الدائم في العلاقات الثنائية على كافة الأصعدة. بدوره عبر رئيس لجنة التدريب والتأهيل في نقابة الصحفيين اليمنيين نبيل الأسدي، عن تقدير النقابة لجهود وزارة الثقافة والإعلام السعودية في تأهيل الصحفيين اليمنيين. واعتبر الأسدي أن مثل هذه الدورات المتنوعة تعكس جهداً سعودياً متميزاً على صعيد الدفع بالإعلام المهني والمسئول نحو مزيد من الحضور في تلبية اهتمامات الجمهور.

وتوجيهها لخدمة مصالح البلدين والشعبين السعودي واليمني، مؤكداً موقف المملكة العربية السعودية الداعم لوحدة وأمن واستقرار اليمن. وأضاف الوزير السعودي: «لدينا توجهات واضحة للتصدي بكل شراسة لأي محاولة تستهدف زعزعة استقرار اليمن أو التشكيك بوحدته الوطنية». وأبدى الدكتور الجاسر خلال لقائه القيادات الإعلامية اليمنية المشاركة في برنامج تدريبي بالعاصمة السعودية الرياض، حرصاً سعودياً على تشجيع التواصل الخلاق بين المؤسسات ووسائل الإعلام اليمنية والسعودية وبما يضمن تنسيقاً واعياً في إنتاج الرسالة الإعلامية

قال وكيل وزارة الثقافة والإعلام السعودي الدكتور عبدالله الجاسر: إن انضمام اليمن إلى مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي وجهاز تلفزيون الخليج «يعد بعداً إضافياً جديداً ونقله نوعية في أداء المؤسسات الإعلامية في اليمن والخليج».

وأبدى الدكتور الجاسر خلال لقائه القيادات الإعلامية اليمنية المشاركة في برنامج تدريبي بالعاصمة السعودية الرياض، حرصاً سعودياً على تشجيع التواصل الخلاق بين المؤسسات ووسائل الإعلام اليمنية والسعودية وبما يضمن تنسيقاً واعياً في إنتاج الرسالة الإعلامية